الأمم المتحدة S/PV.9525

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9525**

الأربعاء، 3 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لو
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-00177 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن والشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): في بداية هذه الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب عن تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بعام جديد سعيد.

وفي رئاستي لهذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام 2023، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد – الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. ستوفر خبرتهم وحكمتهم مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعنا بمسؤوليات المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا، على إسهاماتهم الهامة في عمل المجلس خلال فترة عضويتهم.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد خوسيه خافيير دي لا غاسكا، الممثل الدائم لإكوادور، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير دي لا غاسكا وفريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيد أرسينيو دومينغيس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): شهدت منطقة البحر الأحمر المزيد من التطورات المثيرة للقلق منذ الإحاطة الأخيرة حول هذا الموضوع في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتواصل الأمم المتحدة التحذير من التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية السلبية للتصعيد العسكري في البحر الأحمر علاوة على خطر تفاقم التوترات الإقليمية. لا تزال تهديدات الحوثيين المستمرة للملاحة البحرية، إلى جانب خطر حدوث المزيد من التصعيد العسكري، يشكّلان مصدرا لقلق بالغ ومن المحتمل أن يؤثر على الملايين في اليمن والمنطقة والعالم.

ومنذ آخر مرة أدرجت فيها هذه المسألة في جدول أعمال المجلس في 18 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجومين باستخدام الصواريخ البحرية على السفينة إم إس سي يونايتد في 26 كانون الأول/ديسمبر والسفينة ميرسك هانغتشو في 31 كانون الأول/ديسمبر. ووردت تقارير عن اعتراض هجمات حوثية أخرى.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أسفر التدخل المسلح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحوثيين استجابة لنداءي استغاثة صدرا عن السفينة ميرسك هانغتشو، وهي سفينة حاويات ترفع علم سنغافورة، عن مقتل أو فقدان 10 أشخاص، حسب ما ورد عن الحوثيين. ونتيجة لذلك، أوقفت شركة ميرسك في 2 كانون الثاني/يناير مرة أخرى مرور سفنها في البحر الأحمر حتى إشعار آخر. وفي اليوم نفسه، قالت شركة هاباغ لويد إنها ستواصل تجنب المرور في البحر الأحمر وتحويل مسار السفن إلى رأس الرجاء الصالح حتى 9 كانون الثاني/يناير في مواجهة الهجمات الأخيرة. هذا مجرد مثال واحد على

مخاطر استمرار تصعيد الهجمات ضد السفن التجارية البحرية وتأثيرها على سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما زيادة تكاليف الشحن وإطالة المدد الزمنية للتسليم.

وما فتئنا نشاطر الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية شواغله فيما يتعلق بضرورة حماية حرية الملاحة البحرية، وأيضا فيما يتعلق بالأثر المحتمل للهجمات الحالية والاضطرابات في حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر والمناطق المحيطة به على التجارة الدولية. ونؤكد من جديد أهمية كفالة سلامة الملاحة البحرية وأمنها في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الإفراج الفوري عن السفينة غالاكسي ليدر وأفراد طاقمها، والتي استولى عليها الحوثيون في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

ونؤكد مجددا أن هذه الحوادث التي تنشأ من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن يجب أن تتوقف. لا يمكن لأي قضية أو مظلمة أن تبرر استمرار هذه الاعتداءات على حرية الملاحة. وفيما يتعلق بالحالة العامة في المنطقة، نشجع جميع الأطراف المعنية على تجنب المزيد من التصعيد وتهدئة التوترات والتهديدات. ويكتسي هذا أهمية حاسمة لكي يمكن عودة حركة المرور عبر البحر الأحمر إلى حالتها الطبيعية وتجنب جر اليمن إلى نزاع إقليمي.

وتظل المساعدة المستمرة التي يقدمها المجلس من خلال التفاعل النشط مع كافة الأطراف المعنية التي قد تكون قادرة على الضغط من أجل ممارسة ضبط النفس ذات قيمة كبيرة، حتى نتمكن من خلال جهودنا المشتركة من الحيلولة دون تسبب التصعيد المتواصل في البحر الأحمر في تفاقم التوترات الإقليمية أو تقويض السلام والأمن الإقليميين أو التجارة الدولية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دومينغيز.

السيد دومينغيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أكرر إدانتي للهجمات التي تستهدف الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر وأؤكد من جديد الالتزام القوي للمنظمة البحرية الدولية بحماية البحارة والسفن وشحنات البضائع، وهو ما يكتسي أهمية بالغة لكفالة سلامة سلاسل الإمداد العالمية وأمنها. إن الهجمات ضد الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر غير مقبولة. ويجب السماح للسفن بالتجارة في جميع أنحاء العالم، من دون عوائق ووفقا للقانون الدولي.

منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر، شُن عدد من الهجمات على السفن الدولية التي تعمل وتبحر في هذا الممر الملاحي الحيوي الذي يمر عبره نحو 15 في المائة من التجارة الدولية. وكانت الأهداف الأولية هي السفن المرتبطة بإسرائيل. ولكن يبدو أن المعلومات التي تلقيناها في الأحداث الأخيرة تشير إلى أن هذا ليس هو الوضع حاليا. وتواصل المنظمة البحرية الدولية رصد الوضع عن كثب والاتصال بممثلي الصناعة والقوات البحرية.

إن عددا كبير من شركات الشحن – حوالي 18 شركة – قرر بالفعل تغيير مسار سفنها حول جنوب أفريقيا لتقليل الهجمات على السفن، وبطبيعة الحال، تأثير ذلك على البحارة، على وجه الخصوص. وهذا يضيف 10 أيام إلى الرحلة، ويؤثر سلبا على التجارة ويزيد من أسعار الشحن.

وفي يوم الإثنين الموافق 18 كانون الأول/ديسمبر، عقد اجتماع استثنائي لأعضاء مدونة جيبوتي لقواعد السلوك لمناقشة كيفية التعامل مع التهديدات المتزايدة للشحن الدولي في منطقة البحر الأحمر. وحضر الاجتماع ممثلو الدول الموقعة على مدونة جيبوتي للسلوك وتعديل جدة، فضلا عن القوات البحرية الدولية والإقليمية والمراكز الإقليمية وأصحاب المصلحة في الصناعة البحرية. ويدعو الاجتماع إلى تعزيز التدابير الأمنية، بما في ذلك التنسيق فيما بين الدول الموقعة والقوات البحرية والصناعة وعقد اجتماعات واستعراضات مستمرة وتقديم توصيات إلى المنظمة البحرية الدولية ومجلس الأمن.

ولدى المنظمة البحرية الدولية برنامج إقليمي للأمن البحري يموله الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأحمر، ونحن نستخدمه كبرنامج رئيسي لبناء القدرات يستهدف جنوب البحر الأحمر وخليج عدن. من خلال تلك المبادرة، وبالتعاون مع الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نواصل المشاركة في تنسيق الإجراءات الرامية إلى تطوير القدرات وتعزيز معايير الأمن والسلامة الملائمة لسلطات إنفاذ القانون البرية وفي الموانئ البحرية عبر إثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال واليمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الدعوة إلى وقف التصعيد لضمان سلامة بحارتنا وحرية الملاحة واستقرار سلاسل الإمداد. وستواصل المنظمة البحرية الدولية رصد الحالة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء من الصناعة والقوات البحرية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به الدول الأعضاء في مدونة جيبوتي لقواعد السلوك وأشجعها جميعا على استخدامها كمحفل لكفالةالاتصال فيما بين جميع بلدان المنطقة. علاوة على ذلك، وكممارسة عملية في تتبع طرق الملاحة وضمان سلامة الملاحة، نود أن نشجع السفن على مواصلة إرسال تقرير أولي عند دخول منطقة الإبلاغ الطوعي إلى مركز المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية والمراكز الأخرى ذات الصلة في المنطقة، حيث يغطي ذلك البحر الأحمر بأكمله. يجب على السفن أيضا إرسال تقرير أولي عند إتمامها عبور قناة السويس أو عند عبور الحدود في المحيط الهندي من أجل تعزيز السلامة الملاحية لجميع السفن في المنطقة.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دومينغيس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري والسيد دومينغيس على رؤيتهما الثاقبة بشأن التهديدات الخطيرة التي تشكلها هجمات الحوثيين المستمرة على السفن التجارية والتجارية في البحر الأحمر.

قبل أكثر من شهر بقليل، أصدر مجلس الأمن تحذيرا للحوثيين كي يوقفوا تلك الهجمات. وبدلا من ذلك، واصل الحوثيون ضرب السفن التجارية التي تمر عبر ممرات الملاحة الحيوية في البحر الأحمر، مع عواقب متزايدة على حرية الملاحة والسلام والأمن الإقليميين والتجارة العالمية. ومنذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك أكثر من 20 هجوما للحوثيين.

في 31 كانون الأول/ديسمبر، حاول الحوثيون الصعود على متن سفينة الحاويات ميرسك هانغتشو، وهي مسجلة في سنغافورة وتشغلها شركة دانمركية. وكان لم يمض على استئناف ميرسك هانغتشو استخدامها للممر الملاحي سوى بضعة أيام، بعد أن أطلقت الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها عملية بحرية متعددة الجنسيات لحماية السفن في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر وردع الجهات غير الحكومية الخارجة عن القانون. وأصدر أفراد البحرية الأمريكية الذين جاءوا لمساعدة ميرسك هانغتشو تحذيرات شفهية للمهاجمين الحوثيين، ولكن بدلا من وقف هجماتهم، ردوا بفتح النار. ومن ثم أُغرقت ثلاثة زوارق حوثية في عمل من أعمال الدفاع عن النفس. بالإضافة إلى ذلك، أُطلقت قذيفتان مضادتان للسفن من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون على سفن البحرية الأمريكية التي استجابت لنداء الاستغاثة الذي أطلقته ميرسك هانغتشو. ولا تزال هذه الهجمات غير المقبولة والانتهاكات الواضحة للقانون الدولي مستمرة. في الواقع، هذا الصباح تحديدا، أعلن الحوثيون أنهم استهدفوا سفينة حاويات أخرى.

وخلال جلسة للمجلس عُقدت قبل ما يزيد قليلا على أسبوعين، أعربت وفود عديدة عن رأي مفاده أن المجلس يتحمل مسؤولية المساعدة على ضمان استمرار التدفق الحر للمرور المشروع عبر البحر الأحمر بدون عوائق. واليوم، في ضوء كل من الدعم الواسع لعمل المجلس واستمرار هجمات الحوثيين، تعتقد الولايات المتحدة أننا نقف عند منعطف حاسم.

تشكل هذه الهجمات تداعيات خطيرة على الأمن البحري والشحن والتجارة الدولية، وتقوض الحالة الإنسانية الهشة في اليمن، وتضر بقدرة المجتمع الدولي على إيصال المساعدات إلى أكثر من 21 مليون شخص محتاج. ومن الحيوي أن يتكلم المجلس الآن عن ضرورة دعم القانون الدولي، فضلا عن حقوق الملاحة وحرياتها.

وحتى مع مواصلة مطالبة الحوثيين بوقف هذه الهجمات، التي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي، يجب ألا نغفل عن جذور المشكلة. لطالما مكنت إيران هذه الهجمات الحوثية. فإلى جانب توفير إيران للتمويل طويل الأمد من أجل مساعدة عمليات الحوثيين هذه، قامت منذ عام 2015 بنقل منظومات أسلحة متطورة إلى الحوثيين، بما في ذلك المنظومات الجوية غير المأهولة، والقذائف الانسيابية للهجمات البرية، والقذائف التسيارية، المستخدمة في الهجمات ضد السفن البحرية. واتساقا مع هذا الدعم والتشجيع منذ أمد بعيد لأعمال الحوثيين المزعزعة للاستقرار في المنطقة، نعلم أيضا أن إيران كانت ضالعة بشكل كبير في التخطيط لعمليات ضد السفن التجارية في البحر الأحمر.

إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى مواجهة مع إيران. وإيران لديها خيار هنا. فبوسعها مواصلة مسارها الحالي أو يمكنها حجب دعمها، الذي بدونه سيتعثر الحوثيون في تعقب السفن التجارية، التي تبحر في ممرات الملاحة عبر البحر الأحمر وخليج عدن، ومهاجمتها بشكل فعال. ولنتذكر أن تزويد الحوثيين بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها يشكل انتهاكا للقرار 2216 (2015). وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها بموجب ذلك القرار.

يشكل تهديد حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر تحديا عالميا ويستلزم استجابة عالمية. فلنتذكر مسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن عن التصدي لتلك التحديات. ونتطلع إلى المشاركة البناءة مع أعضاء المجلس الآخرين تحقيقا لتلك الغاية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ وفد بلدكم على توليه رئاسة المجلس، ونتعهد بتقديم دعمنا في إنجاز هذه المهمة. وأود أيضا أن أرحب بزملائنا ممثلي الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا الذين أثق بأننا سنواصل التعاون البنّاء معهم طوال العام.

ونحيط علما بالمعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري والسيد أرسينيو دومينغيز، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، ونعرب عن امتناننا لهما.

تتابع إكوادور بقلق العواقب السياسية والإنسانية والاقتصادية الخطيرة للتهديد الذي تمثله ميليشيات الحوثي في اليمن للملاحة البحرية في البحر الأحمر. وفي هذا الصدد، سأركز في ملاحظاتي على مجالات ثلاثة.

أولا، أود أن أكرر إدانة بلدي للهجمات الإرهابية التي شنها الحوثيون على العديد من السفن التجارية في البحر الأحمر. وتشكل تلك الهجمات التي تصاعدت في الأسابيع الأخيرة انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وبالتالي تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وندعو إلى الإفراج الفوري عن سفينة غالاكسي ليدر وطاقمها. وتشدد إكوادور على أهمية ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي في مجال الملاحة البحرية. وبالمثل، نذكر بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن قمع أعمال القرصنة.

ثانيا، نتفق مع ما قاله الأمين العام المساعد الخياري في بيانه أمام المجلس في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 فيما يتعلق بخطر تفاقم التوترات في المنطقة نتيجة هذه الحالة (انظر S/PV.9522). وبالنظر إلى تداعيات النزاعات في الشرق الأوسط وضلوع العديد من الجهات الفاعلة فيها، يجب منع الحالات التي يمكن أن تزيد من اتساع نطاق هذه النزاعات. ومن شأن عدم القيام أن يخلف آثارا مدمرة على المنطقة بأسرها ويزعزع استقرار السلام والأمن الدوليين.

ثالثا، تعرقل الهجمات على السفن التجارية الملاحة البحرية عبر قناة السويس، وهي ممر حيوي للتجارة العالمية في السلع الاستهلاكية وإمدادات الطاقة، يربط بين أوروبا وآسيا ويُنقل عبره نحو 12 في المائة من السلع المتداولة عالميا. وأدى عدم القدرة على الإبحار عبر البحر الأحمر إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والأزمة الإنسانية في اليمن، كما إنه يخلف تأثيرا عالميا نظرا لآثاره السلبية على سلاسل التوريد الإقليمية والدولية. والواقع أن شركات الشحن قد غيرت مساراتها في مواجهة هذه التهديدات لأمنها وحولت سفنها لتستخدم طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما يُنتظر أن يتسبب في تأخيرات ويرفع أسعار السلع.

أخيرا، تؤكد إكوادور من جديد أن الحوار السياسي بين اليمنيين برعاية الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في ذلك

البلد. كما نعرب عن تأييدنا لاتخاذ إجراءات وفقا للقانون الدولي لكفالة مرور السفن عبر البحر الأحمر ومنع المزيد من الاضطرابات في التجارة العالمية.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونؤكد لكم أن عملكم يحظى بدعمنا الكامل. ويسرنا جدا أن نشغل مقعدنا إلى طاولة مجلس الأمن اليوم بصفتنا عضوا جديدا منتخبا. وأود أيضا أن أشكر مقدمي إحاطتَي اليوم، الأمين العام المساعد الخياري والسيد دومينغيز، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على ما قدماه من تحديثات آنية عن التطورات المثيرة للقلق الشديد في البحر الأحمر.

إن الوضع المتدهور في البحر الأحمر يبعث على القلق العميق بالفعل، والتصعيد الذي شهدته الأيام الأخيرة مقلق بشكل خاص. كما أن تدخل الحوثيين في الحقوق والحريات الملاحية خلال الأسابيع الماضية هو ببساطة أمر غير مقبول ويشكل تهديدا خطيرا للأمن البحري الدولي، فضلا عن كونه تهديدا كبيرا لحركة الغذاء والوقود والمساعدات الإنسانية الحيوية التي تهدف إلى الوصول إلى السكان في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، ندين تلك الهجمات وندعو إلى وقفها فورا. كما ندعو إلى الإفراج عن السفينة غالاكسي ليدر التي تم الاستيلاء عليها في تشرين الثاني/نوفمبر وإطلاق سراح طاقمها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لإسهام العديد من الدول الأعضاء في الجهود الرامية إلى كفالة حرية الملاحة وتعزيز الأمن البحري الإقليمي، تمشيا مع القانون الدولي، في هذا الوقت الحساس.

كما ندرك جميعا تمام الإدراك، فقد ثبت أن الأشهر الأخيرة من عام 2023 كانت فترة شديدة الاضطراب بالنسبة للشرق الأوسط. وثمة أهمية بالغة لمنع امتداد الدمار الحالي في غزة وإسرائيل والمنطقة الأوسع وتصعيده على المستوى الإقليمي. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى وقف جميع الهجمات على السفن التجارية العاملة في الممرات المائية الحيوية في المنطقة وممارسة جميع الأطراف الفاعلة لأقصى درجات ضبط النفس وإلى تهدئة الحالة. وينبغي ألا يكون من مصلحة أحد أن يتزعزع الاستقرار ويتصاعد العنف في المنطقة لأكثر من ذلك – لا لشعب غزة ولا لشعب إسرائيل ولا لشعب اليمن.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن في هذا الشهر، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. وأود أن أرحب بالأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس: الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا. وأتطلع إلى العمل معها عن كثب.

وفيما يتعلق بمسألة اليوم، أود أولا أن أعرب عن تقديري للأمين العام المساعد الخياري والسيد دومينغيس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على إحاطتيهما الشاملتين بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

لقد مر نحو ثلاثة أشهر على بدء النزاع المدمر في غزة. وها النزاع الآن يمتد، كما كنا نخشى، إلى المنطقة الأوسع. ويساور اليابان، بشكل خاص، قلق بالغ إزاء الحالة المضطربة على نحو متزايد في البحر الأحمر. فقد دأب المقاتلون الحوثيون على مهاجمة السفن التجارية بالصواريخ والطائرات المسيرة أسبوعيا تقريبا، أو حتى بشكل أكثر تواترا وكان آخر تلك الهجمات أمس – وسمعنا تقارير أخرى عن ذلك اليوم. وأشار الحوثيون إلى أنهم لن يتوقفوا عن ممارسة تلك الأنشطة العدائية. وتعرب اليابان عن غضبها إزاء الاستيلاء المسلح على السفينة غالاكسي ليدر التي تشغلها شركة يابانية واستمرار احتجازها وطاقمها المتعدد الجنسيات المكون من 25 شخصا منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومن غير المقبول أن يُحتجز أفراد الطاقم الأبرياء لأكثر من 40 يوما. ولا نرى سببا لقبول هذا الظلم ونطالب بشدة بالإفراج عن غالاكسي ليدر وطاقمها فورا من دون قيد أو شرط. ويدعي الحوثيون أنهم يتضامنون مع الفلسطينيين في حربهم ضد إسرائيل، ولكن لا مبرر لمهاجمة السفن التجارية التي تمر عبر البحر الأحمر بشكل قانوني.

إن البحر الأحمر ممر بحري بالغ الأهمية للنقل البحري العالمي. وقد أدت تهديدات الحوثيين للأمن البحري وحرية الملاحة في هذا الممر المائي الهام إلى تعطيل التجارة الدولية بالفعل. والواقع أن

شركات الشحن الدولية الكبرى، بما فيها الشركات اليابانية، قد اضطرت لوقف عملياتها مؤقتا أو سلوك الطريق الأكثر تكلفة واستهلاكا للطاقة والوقت حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا لتنقلاتها بين آسيا وأوروبا، مما يخلف تأثيرا سلبيا كبيرا على سلاسل التوريد والاقتصاد العالمي. ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، تدين اليابان إدانة قاطعة سلوك الحوثيين المتهور وتدعو الحوثيين وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة إلى التوقف عن القيام بالمزيد من الأعمال المزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر والمنطقة الأوسع.

لقد حان الوقت للتفكير في الخطوات المقبلة. وقبل شهر واحد، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن التهديدات البحرية التي يمثلها الحوثيون (SC/15513). وجاء رد الفعل ذاك في حينه نظرا للارتفاع الحاد في الحوادث المثيرة للقلق. ومع ذلك، من المؤسف أننه لا توجد مؤشرات على تراجع تلك الهجمات، بل إن الحوثيين يصعدون أنشطتهم. وينبغي للمجلس ألا يسمح باستمرار ذلك. وفي هذا الصدد، ونظرا لما تتسم به المسألة من إلحاح وأهمية، تعتقد اليابان أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراء المناسب لردع أي تهديدات أخرى من جانب الحوثيين ولصون السلام والأمن الدوليين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيد دومينغيز، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على إحاطتيهما.

وبما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى لهذا العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بأعضاء المجلس الجدد – الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا – وأن أودع وأشكر زملاءنا من ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا، الذين انتهت فترة عضويتهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر. ونهنئ إكوادور على رئاستها الناجحة للمجلس في الشهر الماضي، كما نهنئ فرنسا على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية البحرية في البحر الأحمر. فقد شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة تصعيدا مقلقا في الهجمات على السفن التجارية في المنطقة. وتشكّل هذه الهجمات انتهاكا للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهي غير مقبولة ويجب إدانتها بأشد العبارات الممكنة. ولذلك، انضممنا إلى غيرنا من أعضاء المجلس في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم. وندعو الحوثيين إلى أن يتوقفوا فورا عن هذه الهجمات والأعمال التي تستهدف السفن التجارية وإلى التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

فمنذ أكثر من ستة أسابيع، يحتجز الحوثيون السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها المكون من 25 شخصا بشكل غير قانوني. وذلك أمر غير مقبول. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج عنهم فورا دون قيد أو شرط.

لقد شهدنا خطوات كبيرة تُتخذ نحو تحقيق السلام في اليمن خلال الأشهر الـ 18 الماضية. ويجب ألا تسمح أطراف النزاع للتوترات في المنطقة بأن تهدد تلك الجهود. وتقوض تلك الهجمات البحرية محادثات السلام الحالية والعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

ويكتسي الأمن البحري أهمية حاسمة لرفاه السكان المدنيين في اليمن الذين يعتمدون بشكل كبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية. وواردات المساعدات الإنسانية عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية والديناميات العالمية، مما يهدد تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين في اليمن وعددهم 21 مليون شخص. ويشمل ذلك استيراد الأغذية لـ 17 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتهدد الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية تدفق المساعدات إلى اليمن. ويمكن أن يكون لذلك عواقب مدمرة على السكان، مما يفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في البلد.

ويجب أن تستمر أطراف النزاع، لا سيما الحوثيون، في التركيز على التوصل إلى وقف رسمي لإطلاق النار من أجل إرساء عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تصعيدية أخرى يمكن أن تزيد من تعريض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق السلام في اليمن للخطر وأن تخلف تأثيرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة.

في الختام، يكتسي إعمال الحقوق والحريات الملاحية للسفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب أهمية قصوى. ويجب احترام تلك الحقوق وضمانها. وسيترتب على استمرار التصعيد في شريان التجارة العالمية هذا عواقب بعيدة المدى، مما يعرض حياة الملايين من اليمنيين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للخطر. ويقع على عاتق الحوثيين مسؤولية تجاه الشعب اليمني وعليهم أن يتصرفوا بما يحقق مصلحته. إن الشعب اليمني يستحق السلام الدائم – فقد انتظر طويلا بما فيه الكفاية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. وبوصفنا أحد أعضاء المجلس الجدد، فإننا سنشارك ونسهم بنشاط في مختلف المناقشات التي يجريها المجلس.

وأود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيد أرسينيو دومينغيز، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على إحاطتيهما بشأن الحالة في البحر الأحمر.

إن ثمة تهديدا وشيكا يتمثل في تصاعد الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وتثير الحالة المحفوفة بالمخاطر في غزة المخاوف إزاء امتدادها بشكل خطير إلى المنطقة والتسبب في حدوث تدهور في أنحاء أخرى منها. ولذلك، تشتد الحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوترات في المنطقة، بما في ذلك البحر الأحمر. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الهجمات المتهورة وغير المشروعة التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر. وتدعو جمهورية كوريا إلى الإفراج الفوري عن السفينة غالاكسي ليدر، المحتجزة منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر، علاوة على طاقمها المكون من 25 فردا. ومما يثير استيائنا أن سلسلة من الهجمات على السفن التجارية مستمرة في البحر الأحمر. ونشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي على سفينة الحاويات ميرسك هانغتشو التي ترفع علم سنغافورة وتملكها الدانمرك، وكذلك إزاء التقارير التي تفيد بإطلاق قذيفتين تيسياريتين مضادتين للسفن في البحر الأحمر يوم أمس.

إن البحر الأحمر ممر مائي حاسم الأهمية للتجارة الدولية. وأي تهديد أو عرقلة لحرية الملاحة المعترف بها بموجب القانون الدولي غير مقبول وغير مبرر. وعلى نفس المنوال، اتخذ المجلس القرار 1838 (2008) بشأن الصومال لحماية سلامة الطرق البحرية التجارية المتجهة إلى البحر الأحمر. وقد شاركت جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بإيفاد فرقة المهام التابعة لبحرية جمهورية كوريا المكلفة بمرافقة السفن في بحر الصومال، المعروفة باسم وحدة تشونغهاي، في عام 2009.

وتدعو جمهورية كوريا بقوة إلى وقف جميع الاستفزازات التي لا تعرض حرية الملاحة وحركة المرور المشروعة للخطر فحسب، بل والسلام والأمن الإقليميين بوجه أعم. ونؤيد الجهود التي تبذلها البلدان المعنية لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر، كما نؤيد الدعوة التي وجهها الأعضاء إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب.

في الشهر الماضي، تلقينا بعض الأخبار المريحة من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن تفيد بأن الأطراف في اليمن قد التزمت بمجموعة من التدابير لتنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني والبدء في الاستعدادات لاستئناف عملية سياسية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما بدء عملية انتقال سياسي يقودها اليمنيون إلى جانب اضطلاع الأمم المتحدة، بما في ذلك المبعوث الخاص، بدور نشط فيها وكفالة مشاركة الجميع، على النحو الذي أكده القرار 2624 (2022) الذي يطالب بمشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عملية السلام.

وفي هذا الصدد، يجب أن تتوقف الاستفزازات المتهورة وأوجه التصعيد الخطيرة في البحر الأحمر لأن تلك الأنشطة لا تساعد على الإطلاق في كفالة تلبية تطلعات الشعب اليمني إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وبصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، ستراقب جمهورية كوريا بعناية الحالة الميدانية التي

تتكشف في اليمن وفي محيطه، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ فرنسا على توليها الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير. ويمكن لفرنسا أن تعول على دعمنا الكامل. وأرحب بالأعضاء الخمسة الجدد المنتخبين في المجلس وأتطلع إلى العمل معهم بشكل وثيق خلال فترة ولايتهم.

وأضم صوتي إلى الأمين العام في الإعراب عن التعازي في أعقاب الهجوم على مراسم تأبين في إيران والذي أُفيد بأنه أودى بحياة أكثر من 100 مدني.

وأشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيد أرسينيو دومينغيز، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على الإحاطتين اللتين قدموهما إلينا اليوم.

تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الهجمات غير المشروعة وغير المبررة التي يشنها المقاتلون الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر. وندعو الحوثيين إلى وقف تلك الهجمات على الفور. واليوم، انضممنا إلى 11 بلدا في إصدار بيان يحذر من وقوع المزيد من تلك الهجمات. وسنواصل العمل مع الحلفاء والشركاء لاتباع كافة السبل الدبلوماسية المفضية إلى إنهاء ذلك التهديد. ولن نتردد إذا لزم الأمر، كما ذكر وزير دفاع المملكة المتحدة، في اتخاذ إجراءات لردع التهديدات التي تتعرض لها حرية الملاحة في البحر الأحمر.

وتشكّل الهجمات التي تُستخدم فيها الطائرات المسيّرة والقذائف والقوارب الصغيرة تهديدا مباشرا لحرية الملاحة التي يحميها القانون الدولي. وهي لا تشكّل تهديدا اقتصاديا خطيرا لليمن فحسب، حيث تهدد بمفاقمة الحالة الإنسانية المتردية بالفعل بالتسبب في رفع أسعار المواد الغذائية، بل وللأمن الغذائي العالمي وخطوط الإمداد. وخلافا لادعاءات الحوثيين، فإن تلك الهجمات عشوائية تماما وتستهدف سفنا لا علاقة لها بإسرائيل. إننا ندعو إلى الإفراج الفوري عن MV Galaxy Leader وطاقمها – رعايا أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا والفلبين والمكسيك.

لقد تحدث وزير الخارجية البريطاني مع وزير الخارجية الإيراني يوم الأحد، موضحا وجهة نظرنا بأن إيران تتحمل شطرا من المسؤولية عن منع مثل هذه الهجمات، نظرا لدعمها الطويل الأمد للحوثيين. وندعو جميع الأطراف في المنطقة إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأثر على المدنيين، الذين يعانون أشد المعاناة خلال هذه الأزمة وستقع عليهم وطأة المزيد من زعزعة الاستقرار. ومن مصلحتنا جميعا أن نتجنب ذلك.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أن هذا هو بياننا الافتتاحي بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أود أن أؤكد التزام الجزائر الراسخ بالإسهام بنشاط في مهمة المجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أولا أن أتقدم بتهاني الخالصة إلى فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ولتطمئنوا على دعم الجزائر الكامل خلال هذه الفترة الحاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن امتناننا لإكوادور على قيادتها الجديرة بالثناء في إدارة أنشطة المجلس طوال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للسيد خالد الخياري والسيد أرسينيو دومينغيز على إحاطتيهما المتبصرتين، اللتين وفرتا منظورات قيمة بشأن التطورات الأخيرة في المنطقة قيد النظر.

إن لهذه التطورات بالفعل آثارا هامة على الأمن البحري والاقتصادي في المنطقة وخارجها. إننا ندرك أن البحر الأحمر طريق حيوي للتجارة العالمية، مسؤولة عن حوالي 15 في المائة من حركة الملاحة البحرية في العالم، وتكتسي الملاحة البحرية الآمنة في البحر الأحمر أهمية قصوى للعالم بأسره. ولذلك، فإننا نرى أنه ينبغي تحليل التطورات الأخيرة في البحر الأحمر في سياق إقليمي أوسع.

أولا، تمر المنطقة حاليا بفترة صعبة من عدم الاستقرار مع احتمال حدوث تداعيات إقليمية في أي لحظة. ولذلك، من الأهمية بمكان ممارسة ضبط النفس والامتناع عن تصعيد التوترات لمنع ظهور أي نزاعات إقليمية ذات عواقب خارجة عن السيطرة.

ثانيا، ظلت تظهر باستمرار إشارات إيجابية من اليمن، من خلال الجهود المتفانية للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، التي تحظى بدعم الأطراف المحلية والجهات الفاعلة الإقليمية. ومن الضروري الابتعاد عن أي أعمال يمكن أن تكون لها تداعيات أو تصعد التوترات في اليمن نفسه وتعرض الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للخطر.

ثالثا، تقع المسؤولية الرئيسية عن الأمن البحري على عاتق الدول الساحلية، لأنها في أفضل وضع لضمان سلامة تلك الممرات المائية الحيوية. وفي ذلك الصدد، نذكر بإنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كإطار لخدمة المصالح الأمنية والاقتصادية لتلك الممرات المائية الاستراتيجية. وبالتالي، فإن أي جهد جماعي يفتقر إلى المشاركة النشطة من جانب الدولة الساحلية المعنية من المرجح أن يعجز عن تحقيق النتائج المرجوة.

وأخيرا، فإن التحليل الشامل للإدارة الفعالة لأي حالة يتطلب فهما في سياقها التاريخي والجغرافي. ولذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية التي تعوق الأمن البحري تصبح حتمية لضمان استجابة سريعة وعملية وفعالة.

وفي الختام، فإن عدم الاستقرار الدولي والإقليمي الحالي مظهر من مظاهر المزيد من الاعتلال الشديد – اعتلال تعددية الأطراف وتآكل هيكل الأمن الجماعي وضعف الدبلوماسية. ومن المحتم أن تبوء الجهود الرامية إلى تفتيت أزمة أو نزاع بالفشل. والبحر الأحمر أكثر من مجرد طريق تجاري. إنه منطقة موغلة في الحضارة وتمثل مجتمعا له تطلعات وآمال مشروعة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): إذ أن هذه أول جلسة رسمية في العام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم سويسرا الكامل لرئاستكم. وأود أيضا أن أهنئ إكوادور على رئاستها الناجحة الشهر الماضي. ونرجو للأعضاء الخمسة المنتخبين كل النجاح وهم يبدأون فترة عضويتهم ونتطلع إلى العمل معهم. وأشكر الأمين العام المساعد محمد خالد الخياري والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، السيد أرسينيو دومينغيز، على إحاطتيهما.

يظل يساور سويسرا القلق إزاء الأمن البحري في البحر الأحمر نتيجة لاستمرار هجمات الحوثيين على سفن الشحن وخطر تصاعد الحالة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لتهدئة الحالة ونشجعها على ذلك. ونردد البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 1 كانون الأول/ديسمبر (SC/15513)، الذي أدان الهجوم على السفينة التجارية MV Galaxy Leader. ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الطاقم بأكمله. ونشدد في ذلك الصدد على أهمية الحقوق والحريات الملاحية لجميع السفن في خليج عدن والبحر الأحمر وفقا للقانون الدولي. إن للحالة في البحر الأحمر تأثير بالفعل على حركة الملاحة البحرية العالمية. فيجب علينا أن نمنع التصعيد في المنطقة، الذي سيكون له المزيد من العواقب السلبية على حركة الملاحة البحرية الدولية ويمكن أن يلحق ضررا كذلك بالمفاوضات الجارية بين أطراف النزاع في اليمن.

وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإن إعلان المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانز غروندبرغ، بأن الأطراف اتفقت على مجموعة من التدابير لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أمر يبعث على الأمل. ومن المهم ضمان الوفاء بشروط التنفيذ الفعال لتلك التدابير. وتظل وحدة المجلس في الوفاء بولايته وفقا للقانون الدولي والدعوة إلى توخي الحذر وضبط النفس من قبل جميع الأطراف الفاعلة أمور حاسمة لتجنب حدوث تصعيد كبير في المنطقة ولضمان الأمن البحري.

السيد فيرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، إكوادور، على قيادتها المثالية وحكمتها في توجيه مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وبالمثل، ننضم إلى نظرائنا في الترحيب بأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، وهم الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا. كما أعرب عن امتناننا للسيد الخالد خياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، والسيد أرسينيو دومينغيس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، على إحاطتيهما الشاملتين.

قبل أن أمضي في كلامي، أود أن أعرب أيضا عن خالص تعازي موزامبيق لليابان على الزلزال الذي وقع في ذلك البلد مؤخرا، وأودى بحياة أكثر من 60 شخصا.

تلاحظ موزامبيق بقلق بالغ تصاعد التوترات في البحر الأحمر، التي تتسم بتزايد عدد الهجمات على السفن التجارية وتورط جهات فاعلة مختلفة في المنطقة. تشكل هذه الهجمات تهديدا خطيرا للأمن البحري والتجارة الدولية والاستقرار العام في المنطقة، وتثير، عن حق، القلق الجماعي للمجتمع الدولي. وإدراكا للدور الحاسم لصناعة النقل البحري في التجارة العالمية، وبالتالي في أسلوب حياتنا الطبيعي، فإن أي انخفاض في الشحن التجاري في البحر الأحمر سيكون له حتما آثار سلبية على التجارة الإقليمية والعالمية. لا غنى عن الأمن البحري لتدفقات التجارة الفعالة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نحمي وندعم الملاحة الدولية، بما في ذلك حقوق الملاحة وحرية السفن، وفقا للقانون الدولي البحري.

لا يزال اليمن يعاني من نزاع ممتد. ولا ينبغي أن يطغى العنف المتصاعد في البحر الأحمر على أي تقدم أحرز حتى الآن نحو التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في اليمن. ويجب أن تكون عملية السلام اليمنية وأي نتائج إيجابية لمفاوضات السلام الجارية بين الحوثيين والسعوديين أولويتنا الرئيسية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تجنب أي عواقب كارثية لهذا التصعيد. وندعو إلى الوقف الفوري للهجمات على السفن وأطقمها. كما نناشد جميع المعنيين، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية، ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وبصفتنا أوصياء على السلام والأمن الدوليين، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لضمان عدم تعرض جهود السلام الجارية في اليمن للخطر بسبب هذه الهجمات. ووحدة مجلس الأمن ودعمه لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمران أساسيان في ذلك الصدد.

وفي الختام، تؤيد موزامبيق بنشاط التوصل إلى حل سلمي للنزاع في البحر الأحمر، مع التشديد على التقيد بالقانون الدولي، والقانون الدولي البحري بصفة خاصة. ويجب أن يكون ضمان الاتصال المفتوح بين الأطراف المعنية أولوية في الحفاظ على السلام والاستقرار في البحر الأحمر والمنطقة الأوسع.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أعرب عن الأمل في أن تسير الأمور بنجاح. ثانيا، أود أن أشكر الممثل الدائم لإكوادور وفريقه على رئاسته الممتازة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. لقد كان لدينا عدد لا يستهان به من المسائل المعقدة التي يتعين على المجلس أن يتناولها والقرارات الصعبة التي يتعين اتخاذها في الشهر الماضي. وتمكنا من تجاوز ذلك. ونعتقد أن إكوادور قامت بعمل ممتاز بوصفها رئيسة لمجلس الأمن. وأرحب أيضا بالأعضاء الجدد في المجلس – غيانا وجمهورية كوريا وسيراليون وسلوفينيا والجزائر.

ونشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، السيد أرسينيو دومينغيس، على إحاطتيهما.

لدينا مخاوف جدية بشأن الوضع في البحر الأحمر. إن ممراته التجارية هي الشرايين الحيوية للتجارة الدولية وتؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على استقرار وازدهار الاقتصاد العالمي. وتعد الملاحة الحرة والآمنة في المنطقة أمرا بالغ الأهمية لكفالة الإيصال المستدام للسلع التجارية والإنسانية، وهو أمر بالغ الأهمية من حيث توفير المساعدة اللازمة للبلدان التي تعاني من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، بما في ذلك اليمن.

وندين بشدة الهجمات على السفن المدنية. فهي لا تعرض للخطر حرية الملاحة وأمنها فحسب، بل أيضا حياة البحارة وصحتهم. وعلاوة على ذلك، فإنها تثير مخاطر إضافية وتزيد من عدم الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة بالفعل. وفي هذا الصدد، أيدت روسيا البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في 1 كانون الأول/ديسمبر (SC/15513). وندعو قيادة حركة أنصار الله إلى وقف أي أعمال يمكن أن تشكل تهديدا للسفن التجارية وأطقمها في البحر الأحمر وخليج عدن، وممارسة ضبط النفس وإظهار السلوك المسؤول.

ويجب أن تحترم الحركة مبادئ سلامة الملاحة. ونطالب بالإفراج السريع عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر Galaxy Leader" وطاقمها.

ولا يمكن النظر في الموضوع الذي اجتمعنا لمناقشته بمعزل عن الديناميات الإقليمية. لقد طلب منا ممثل الولايات المتحدة أن ننظر في جذور المشكلة اليوم. حسنا، دعونا نفعل ذلك بالضبط. إن مشكلة ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن تخرج عن نطاق السيطرة بطريقة مثيرة للقلق، وهذا لا يحدث في فراغ. ولا أعتقد أن أيا من زملائنا سينكر حقيقة أن ما يحدث في البحر الأحمر هو انعكاس مباشر للعنف في غزة، حيث تستمر العملية الوحشية الإسرائيلية منذ ثلاثة أشهر حتى الآن. وتصاعدت الحالة أيضا في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى وعلى الحدود بين إسرائيل ولبنان. ولا يخفىعلى أحد أن هناك خيبة أمل قوية في منطقة الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة، التي ما فتئت تتستر على أعمال إسرائيل، تحتجز الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن رهائن، وتمنعنا من اعتماد مشروع قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار. وقد استخدمت حق النقض مرة تلو الأخرى للقيام بذلك. وتقوض واشنطن كل الجهود الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. إن القرارين اللذين اعتمدهما مجلس الأمن خلال هذه الفترة – القراران 2712 (2023) و 2720 (2023) – لا يزالان من دون تنفيذ في الأساس. وهذا يثير الغضب في العالم العربي، ويتخذ أشكالا خطيرة جدا، مثل أفعال حركة أنصار الله في البحر الأحمر. وأصبح من الصعب بشكل متزايد على حكومات دول الشرق الأوسط أن تتحكم في المشاعر بين سكانها – وفي حالة تشمل جهة من غير الدول، يكاد يكون من المستحيل ذلك.

ونرى سيناريوهين يمكن أن تتطور فيهما الحالة.

الأول إيجابي: تكثيف جهود المجلس لحل النزاع الذي طال أمده في اليمن وإنهاء العنف في قطاع غزة. ومن شأن ذلك أن يعالج الأسباب الجذرية للتصعيد الحالي وأن يمكن من استئناف الملاحة الآمنة في المنطقة.

والخيار الثاني كارثي: تأجيج نيران الأزمة في البحر الأحمر بصب الزيت عليها. وهذا هو أساسا ما تدعونا الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى القيام به. فمجموعة أدواتهم، كما رأينا مرارا وتكرارا، لا تتضمن سوى استخدام القوة لحل المشاكل. وفي السيناريو الثاني، لا يقتصر الأمر على خطر خروج عملية التسوية اليمنية عن مسارها، بل هناك أيضا خطر حقيقي يتمثل في اندلاع نزاع إقليمي جديد واسع النطاق، على الأقل حول شبه الجزيرة العربية.

لقد أشير مرات عديدة إلى خطر تصاعد النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى نزاع إقليمي. والأحداث الجارية في البحر الأحمر ليست أول علامة على ذلك. فللأسف، تتكشف الأحداث على نحو ما يذهب إليه السيناريو الثاني. إن ما يسمى بالتحالف البحري الدولي الذي جمعته واشنطن، على الرغم من اسمه البارز، يتكون في الواقع إلى حد كبير، على حد علمنا، من سفن حربية أمريكية، وتثير شرعية أفعاله من حيث القانون الدولي شكوكاً كبيرة.

لذلك فإن أهدافنا اليوم لا تقتصر على إعادة التأكيد على الإشارة الجماعية الموجهة إلى أنصار الله بشأن عدم مقبولية أعمالهم، التي وافقنا عليها في 1 كانون الأول/ديسمبر، بل تضم أيضاً تهدئة المتهورين في واشنطن الذين يشكل نشوب نزاع آخر في الشرق الأوسط بالنسبة لهم مجرد جزء من لعبتهم الجيوسياسية.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بتهاني وفد بلدي وأطيب تمنياته لكم، سيدي الرئيس، على تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أهنئ أيضاً السفير خوسيه دي لا غاسكا والفريق الإكوادوري على رئاستهم الممتازة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وأود أيضاً أن أشكركم وجميع الأعضاء الذين رحبوا بحضورنا في المجلس – ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الجميع. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والأمين العام دومينغيز على ما قدماه من معلومات مستكملة وعلى مشاطرتهما تقييماتهما للحالة.

تدين غيانا بأشد العبارات الهجمات الأخيرة على السفن التجارية في البحر الأحمر. ونشعر بالجزع إزاء تواتر الهجمات التي تعرض للخطر الملاحة الدولية وحياة أفراد طواقم السفن. ولهذا السبب أيدنا

الدعوة إلى عقد جلسة إحاطة مفتوحة اليوم. ونشعر بالفزع بشكل خاص إذ نشير إلى أن الهجمات قد زادت منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى وقفها الفوري والحفاظ على الحقوق والحريات الملاحية لجميع السفن في خليج عدن والبحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي. كما نطالب بالإفراج الفوري عن السفينة "إم في غالاكسي ليدر MV Galaxy Leader" وطاقمها ونرفض جميع انتهاكات القانون الدولي والهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، أينما وقعت. ونشير إلى البيان الصحفي للمجلس (SC/15513) المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر الذي يدين هجمات الحوثيين على السفن التجارية، ونشاطر الأعضاء قلقهم إزاء الأثر المحتمل لهذه الهجمات على النزاع الدائر في الشرق الأوسط.

وتحث غيانا مرتكبي الجرائم على وقف جميع الهجمات وتجنب أي عمل آخر يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات وتعقيد الحالة المتفجرة بالفعل في الشرق الأوسط. ويجب تجنب اندلاع حريق إقليمي أوسع نطاقاً في الظروف الراهنة بأي ثمن. ونشير أيضاً إلى أن البحر الأحمر، بارتباطه بقناة السويس، هو أحد أكثر ممرات الشحن ازدحاماً في العالم. ولا يمكن المبالغة في أهمية الطريق للتجارة الدولية، حيث يمر أكثر من 12 في المائة من التجارة العالمية عبر البحر الأحمر كل يوم. وبالتالي، فإن تأثير هذه الهجمات يمكن أن يسبب اضطرابات شديدة في التجارة العالمية ويجب معالجته على الفور. وكلما زادت المدة التي نسمح فيها باستمرارها، كانت التكلفة النهائية وعرقلة التجارة البحرية الدولية وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي أكبر.

ومن هذا المنطلق، نحثّ على الامتثال الكامل لمدونة جيبوتي للسلوك بشأن قمع القرصنة والسطو المسلّح اللذين يستهدفان السفن في غربي المحيط الهندي وخليج عدن ولإعلان جدة. كما نشدد على ضرورة أن يتصرف جميع المعنيين بمسؤولية وأن يمتنعوا عن عرقلة الجهود الجارية لتهدئة التوترات في الشرق الأوسط أو تأمين وقف شامل لإطلاق النار في اليمن واتفاق سياسي شامل بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئكم سيراليون، سيدي الرئيس، وتهنئ الجمهورية الفرنسية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2024، ونعرب عن أطيب تمنياتنا لكم ولفريقكم. وتشير سيراليون مع التقدير إلى أساليب عمل الرئاسة الفرنسية من أجل مجلس فعال ومنفتح وعملي المنحى. كما نغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالعمل الممتاز الذي قامت به إكوادور خلال رئاستها في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلاوة على ذلك، تهنئ سيراليون الأعضاء الخمسة المنتخبين المنتهية ولايتهم – ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا – وتثني عليهم لإسهاماتهم المتميزة والقيمة في عمل المجلس.

ونشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على الترحيب الذي حظي به وفد بلدي. ويشرفنا حقاً أن ننضم إلى المجلس مع الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وغيانا. أعرب وفد بلدي، في أول بيان لنا في هذه القاعة في 29 كانون الثاني/يناير 1970 (انظر S/PV.1528)، عن إيمانه الكبير بالأهمية الأساسية لمجلس الأمن فيما كنا نشيد إشادة صادقة بعمله الدؤوب والشجاع من أجل السلام والأمن الدوليين. وكما كنا نأمل في أن تكون سبعينيات القرن العشرين عقداً ناجحاً، هنالك اليوم حاجة إلى القدرة على الصمود والشجاعة. لذلك نلتزم بأن نكون بناءين في ضمان وحدة المجلس وفعاليته.

وإذ أنتقل الآن إلى جدول أعمالنا، فإنني أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد خالد الخياري، والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية السيد أرسينيو دومينغيز، على إحاطتيهما الهامتين.

أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات، في بيانه الصحفي الصادر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 (SC/15513)، هجمات الحوثيين الأخيرة على سفينة تجارية في البحر الأحمر وطالبوا بوقف جميع هذه الهجمات والأفعال على الفور. كما دعا المجلس إلى الإفراج الفوري عن السفينة "إم في غالاكسي ليدر MV Galaxy Leader" وطاقمها. وعلاوة على ذلك، شدد أعضاء المجلس على أهمية الحقوق والحريات الملاحية لجميع السفن في خليج عدن والبحر الأحمر وفقاً

للقانون الدولي، وأشاروا إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. لذلك تشعر سيراليون بقلق بالغ لحدوث تصعيد في الهجمات البحرية، على الرغم من البيان الصحفي للمجلس، ما أثر سلباً على الملاحة في البحر الأحمر وهدد بشكل خطير حركة السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود. ونشير أيضاً إلى التأثير على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الوجهات والأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة في المنطقة والعالم.

لقد كان للهجمات التي شنها الحوثيون في البحر الأحمر عواقب وخيمة على الأمن البحري وملاحة السفن. ونشير إلى إبلاغ السفن التجارية عن هجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة من قبل المتمردين الحوثيين. وأدى ذلك بحسب ما ورد إلى تعطيل طرق التجارة، مما أجبر شركات الشحن على اتخاذ الطريق الأكثر تكلفة حول رأس الرجاء الصالح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات على السفن في البحر الأحمر تهدد بخلق المزيد من التصعيد في الحالة المتوترة والمضطربة بالفعل في الشرق الأوسط والتي ستشكل بدورها تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ندين بأشد العبارات الهجمات المستمرة على السفن التجارية في المياه الدولية ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع أفراد طاقم "إم في غالاكسي ليدر MV Galaxy Leader" المختطفين. إن اختطاف أفراد أطقم سفن الشحن العاملة في المياه الدولية انتهاك خطير للقانون الدولي، ونحن نطالب بأقصى قدر من الاحترام للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتنوّه سيراليون بأهمية المبادرة المنشئة لفرقة العمل المتعددة الجنسيات لردع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر والتصدي لها. وفي ذلك المسعى الهام، ندعو إلى الامتثال الواجب للقانون الدولي.

وعلى وجه الخصوص، نشعر بقلق أكبر من أن زيادة الهجمات البحرية في البحر الأحمر تشكل خطراً جسيماً على محادثات السلام التي تمثل، في رأينا، عملية يمكن أن تؤدي إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع المعنيين إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان ألا تؤدي الهجمات على السفن في البحر الأحمر إلى انهيار عملية السلام اليمنية. وننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في جهودهم لدعم محادثات السلام الجارية في اليمن والتي نأمل أن تؤدي إلى سلام دائم في البلاد.

وأخيراً، تشعر سيراليون ببالغ القلق إزاء البعد الإقليمي ذي الصلة والتصعيد المحتمل. لذلك ندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي ستزيد من تصعيد الحالة الخطيرة والمتدهورة بالفعل في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم أنتم وزملاؤكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على التعاون الكامل من الوفد الصيني. وأود أيضا أن أهنئ إكوادور على اختتام رئاستها للمجلس في الشهر الماضي بشكل ناجح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد: الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا. وأعتقد أنهم سيسهمون في الوفاء على نحو أفضل بمسؤوليات المجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

وأشكر الأمين العام المساعد الخياري والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية دومينغيز على إحاطتيهما.

إن البحر الأحمر طريق نقل دولي هام للبضائع والطاقة. ولا يسهم ضمان الوصول دون عوائق إلى الممر المائي وسلامة السفن العابرة في أمن واستقرار المنطقة فحسب، بل يساهم أيضا في أمن سلسلة الإمداد العالمية والحفاظ على النظام التجاري الدولي. والقيام بذلك يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء الهجمات الأخيرة على السفن التجارية في البحر الأحمر والاستيلاء عليها. وندعو الأطراف المعنية إلى التوقف عن الاعتداء على السفن المدنية واحترام حرية الملاحة وحمايتها في جميع بلدان منطقة البحر الأحمر. ونعتقد أنه يتعين على

جميع الأطراف، وخاصة البلدان الكبرى ذات النفوذ، الاضطلاع بدور بناء ومسؤول في الحفاظ على سلامة ممرات الشحن في البحر الأحمر.

تمر مسألة اليمن حاليا بمنعطف حرج. فقد فرضت التوترات في البحر الأحمر تحديات جديدة على العملية السياسية في اليمن وزادت من تعقيدات الحالة في الشرق الأوسط المضطربة بالفعل. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس ومواصلة الالتزام بالحوار والتشاور وتعزيز التسوية السياسية والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم التوترات، وإلى بذل قصارى جهدها للحفاظ على الزخم الإيجابي في العملية السياسية اليمنية.

إن التوترات الحالية في البحر الأحمر هي أحد مظاهر الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة. ولا يمكننا تجنب زيادة التصعيد في البحر الأحمر ومنع اندلاع نزاعات وحروب في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط إلا بالتوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار في غزة وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية على أرض الواقع. ولا تزال الصين ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف لبذل جهود دؤوبة من أجل الحث على التهدئة في البحر الأحمر والتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية، ووقف الأعمال العدائية في غزة وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أشكر السيد الخياري والسيد دومينغيز على إحاطتيهما.

تدين فرنسا الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر. فتلك الهجمات تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتحديدا حرية الملاحة في أعالي البحار. ويتحمل الحوثيون، بأعمالهم المسلحة، مسؤولية كبيرة للغاية عن تصعيد التوترات في المنطقة وتقويض الاستقرار الدولي. وهذا يعني أن 15 في المائة من التجارة العالمية معرضة للخطر المباشر من قبل الحوثيين وأولئك الذين يدربونهم ويدعمونهم. ونواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن السفينة التجارية غالاكسي ليدر التي يحتجزها الحوثيون إلى جانب أفراد طاقمها بشكل غير قانوني.

وتذكر فرنسا، من جانبها، بأن للدول الحق في اتخاذ التدابير المناسبة لضمان السلامة في البحر. وهذا ما فعلناه عندما دمرت الفرقاطة لانغدوك طائرات مسيرة كانت تهدد سفينة فرنسية في 9 كانون الأول/ديسمبر. ومن مسؤولية المجلس الجماعية أيضا ضمان استمرار عملية السلام في اليمن، تماشيا مع خريطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص، والتي تؤيدها فرنسا تأييدا كاملا. وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى مواصلة المفاوضات بموجب خريطة الطريق.

وستواصل فرنسا الاضطلاع بمسؤولياتها في مضيق باب المندب وستواصل الإسهام في ضمان سلامة السفن التجارية، بالتعاون مع شركائها. وندعو جميع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية إلى التصرف بمسؤولية بغية تجنب أي تصعيد آخر في المنطقة ونطلب إلى المجلس أن يقف متحدا في مواجهة تهديد يمسنا جميعا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن على بدء فترة عضويتهم.

إن هجمات الحوثيين على التجارة البحرية ليست مجرد تصعيد، ولا هي نتيجة غير مباشرة لأمر آخر. إنها لم تحدث بطريقة سحرية من تلقاء نفسها. إن هذا الواقع هو لمحة عن المستقبل المظلم للمنطقة والعالم بأسره إذا لم يتم اتخاذ إجراء. هذه مجرد بداية لشرق أوسط فوضوي سيجر بقية العالم إلى الفوضى.

وبينما نتكلم الآن، يشتعل الشرق الأوسط. وتواجه جميع البلدان المعتدلة في المنطقة منذ سنوات التهديد المتزايد للإرهابيين المتطرفين. وما فتئت منظمات حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين تحاول تضييق الخناق بالإرهاب حول حدود إسرائيل. وتطلق الجماعات الإرهابية الشيعية في العراق طائرات مسيرة وصواريخ على القواعد العسكرية للولايات المتحدة، كما هاجمت الإمارات العربية المتحدة. وشن الحوثيون العديد من الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيرة

على البنى التحتية السعودية والإماراتية الحيوية، بما في ذلك على منشآت أرامكو النفطية ومطار أبو ظبي الدولي. وقبل ثلاثة أشهر، قُتل أربعة جنود بحرينيين في هجوم للحوثيين، والآن أعلن الحوثيون الحرب على كل من إسرائيل والولايات المتحدة وشرعوا في مهاجمة السفن في البحر الأحمر، مما يهدد حرية الملاحة والأمن البحري والتجارة الدولية. وهؤلاء الإرهابيون لا يكترثون بالقانون الدولي. ولا يأبهون بالمجلس؛ إنهم حتى لا يعترفون بوجوده.

هذه بالتأكيد ليست مشكلة إسرائيل. وليست حتى مشكلة الشرق الأوسط. إنها مشكلة عالمية. إن 12 في المائة من التجارة العالمية تمر عبر قناة السويس. وما يقرب من 10 في المائة من النفط العالمي يمر عبر هذا الممر أيضا. والحوثيون الذين يهددون البحر الأحمر يجبرون السفن الآن على الدوران حول القرن الأفريقي، مما يحول المرور الذي يستغرق 16 ساعة إلى رحلة تستغرق 24 يوما. وإذا أردنا التحدث بلغة الأرقام، فإن الإغلاق الكامل لمضيق باب المندب سيكلف الاقتصاد العالمي أكثر من 6 بلايين دولار في اليوم.

وآمل أن نتمكن جميعا من فهم مدى عبثية هذه الحالة. إن الإرهابيين الحوثيين، الذين تسلحهم وتمولهم دولة عضو في الأمم المتحدة، يهاجمون بشكل سافر السفن التي ترفع أي علم – السفن البريطانية والسفن اليابانية والسفن السنغافورية والسفن التي ترفع أعلام جزر البهاما والسفن التي ترفع أعلام بنما. وهذه هجمات إرهابية سافرة ضد أهداف عالمية متنوعة. وهذا مثال على التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي.

ويجب أن يكون اليوم أكثر بكثير من مجرد جرس إنذار – يجب أن نتصرف اليوم. لقد اعترف المجلس بالفعل بالحوثيين كجماعة إرهابية. وقد حان الوقت لفرض عقوبات عليهم وعلى كل من يسلحهم ويمولهم. وحان الوقت لكي يتعامل المجلس مع المشكلة الشيعية الواضحة في المنطقة.

إن نظام آيات الله هو الشيء الوحيد الذي يربط بين جميع عناصر الدمار في الشرق الأوسط. فهو يمول ويسلح ويدرب ويوجه الحوثيين وحماس وحزب الله في لبنان والجماعات الإرهابية الأخرى في سورية والعراق وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. لقد أمضت إيران عقودا في نشر النزعة الجهادية السرطانية في جميع أنحاء المنطقة. وتسعى إيران إلى فرض هيمنتها الشيعية على الشرق الأوسط وما وراءه، وتتمثل أسلحتها في جيوش من الوكلاء الإرهابيين الذين يتسببون في الموت والدمار في كل بلد تطأه أقدامهم.

إن استراتيجية آيات الله تتمثل في التواري عن الأنظار في حين يمسكون بخيوط الدمى الإرهابية التي تعمل بالوكالة عنهم. فلم تكن مجزرة حماس ممكنة من دون التمويل والتسليح والتدريب من جانب إيران. وما كان حزب الله، بجيشه الإرهابي وصواريخه البالغ عددها 000 150 صاروخ، ليوجد لولا أسياده الإيرانيون. وما كان المدنيون الأوكرانيون ليقتلوا بطائرات انتحارية مسيرة من دون تلك الأسلحة التي توفرها إيران. ومن المؤكد أن الحوثيين – تلك الجماعة الإرهابية التي تنتمي لأحد أفقر بلدان العالم – ما كانوا ليمتلكوا قذائف تسيارية وطائرات مسيرة ناسفة دون إمدادات الأسلحة الإيرانية، وما كانوا ليتمكنوا من تحديد مواقع السفن ومن استهدافها دون معلومات استخباراتية إيرانية، يتم توفيرها آنيا. وهذا أمر لا يمكن للمجلس أن يتجاهله. وقبل أسبوع واحد فقط، هدد محمد رضا نقدي، وهو جنرال في الحرس الثوري، بشكل سافر بأن الأمر التالي سيكون إغلاق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق.

إن إيران خطر عالمي. وقد حان الوقت لكشف هذا للعالم واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويمكن أن تكون هذه اللحظة المشرقة للمجلس، اللحظة التي يتصدى فيها للخطر الحقيقي الذي يهدد الشرق الأوسط. إن نظام آية الله هو الراعي العالمي الأول للإرهاب. إنه ينتهك بشكل صارخ قراري مجلس الأمن 2231 (2015) و 2216 (2015). وإيران هي مهندس عدم الاستقرار الإقليمي، وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حقيقية والتصدي للدور المدمر الذي تقوم به.

وإذا بقينا مكتوفي الأيدي في مواجهة التهديد الأمني العالمي الذي تشكله إيران، فإن الحوثيين مجرد بداية لمستقبل مظلم سنُبَشَّر به،

مستقبل تقتل فيه المنظمات الإرهابية والأنظمة الإرهابية وتشوه وترهب مع إفلات من العقاب، وهذا سيلهم الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. فلنعمل الآن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/20.